

تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها

DOI:10.20428/AJQAHE.10.2.7

د. رهييب سعيد قائد العبيسي
كلية المجتمع - صنعاء - اليمن

تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها

د. رهييب سعيد قائد العبيسي

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرياب العمل ومتخرجي كليات المجتمع، والتعرف على نماذج عالمية ناجحة لكليات المجتمع في الدول المتقدمة، واعداد تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأجريت الدراسة على خمس كليات مجتمع وهي كليات مجتمع (صنعا-عدن-سينون-عبس-يريم)، وطبقت الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات على عينة من (858) مشاركا من قيادات كليات المجتمع، وأعضاء هيئة تدريس، ومتخرجين، وأريابعمل، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها : في مجال واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفيما يتعلق بمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، تبين وجود ضعف في الشراكة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يخص تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، ووضع مناهج الكليات، كما أن كليات المجتمع لا تحرص على متابعة خريجيها، وهناك ضعف مواكبة مناهجها لمتطلبات سوق العمل، كما أن برامج كليات المجتمع لا تتسم بالمرونة لكي تتواءم مع احتياجات سوق العمل وتليها .

الكلمات المفتاحية : مواءمة، مخرجات كليات المجتمع، متطلبات سوق العمل.

A Proposal for Aligning the Outcomes of Community Colleges in the Republic of Yemen with the Requirements of the Labor Market in Light of Its Status Quo

Abstract:

The purpose of this study was to explore the status quo of community colleges in the Republic of Yemen from the viewpoint of academic leaders and faculty members, employers and graduates. It also aimed to survey successful global models of community colleges in developed countries and to develop a proposal that can help community colleges in the Republic of Yemen to align their outcomes with the labor market. The study used descriptive method, and was conducted at five community colleges (Sanaa – Aden – Seiyun - Abs - Yarim). The study used a questionnaire as a tool to collect data from a sample of 858 participants (leaders of community colleges, faculty members, graduates and employers). The study revealed the following results:

With regard to the present situation of community colleges in the Republic of Yemen and the alignment of their outcomes with the requirements of the labor market, it was found that there is a weak partnership between the community colleges and institutions of the labor market in the areas of training students and faculty members, and developing curricula. It was also found that Community Colleges do not conduct any follow-up studies for their graduates; there is a gap between the courses offered and the labor market requirements; and the programs at Community Colleges are not flexible enough so as to respond the market needs and requirements.

Keywords: Alignment, Community College Outcomes. Labor Market Requirements .

المقدمة:

يستند النظام التعليمي في كليات المجتمع إلى فلسفة ارتباط التعليم باحتياجات المجتمع، ومتطلبات سوق العمل، بحيث يوفر هذا النمط من التعليم العالي خدمات تعليمية وتدريبية متنوعة ومتعددة ومرنة، تخدم المجتمعات المحلية التي تقع فيها تلك الكليات، إضافة إلى أن النظام التعليمي بكليات المجتمع يعمل على توفير برامج وتخصصات تعليمية متميزة، يكون الهدف منها إعداد الأفراد لسوق العمل لشغل الوظائف الواسطة في قطاعاته المختلفة، لتكون حلقة وصل بين الاختصاصيين والمهنيين (كلية المجتمع صنعاء، 2005، 23).

واعتقد القائمون على تبني نمط كليات المجتمع بأنه الحل الناجع والمناسب للقضاء على البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي، لأنه نمط يقوم على فكرة الربط المباشر بين برامج التعليم في كليات المجتمع وحاجات مؤسسات المجتمع الاقتصادية. والعملية التعليمية التدريبية في كليات المجتمع تعني تأهيل كوادر فنية يمكن استيعابها في مؤسسات القطاع الخاص من مصانع وشركات ونحو ذلك، كون تحديد برامج كلية المجتمع يفترض أن يتم وفق دراسات قبلية لسوق العمل في المجتمع المحيط بالكلية، وهذا قائم بالفعل في كثير من دول العالم المطبقة لهذا النمط، وبالتالي فإن فكرة تبني نمط كليات المجتمع في اليمن جاءت لتسد نواحي القصور في مخرجات الجامعات وتعمل بتنوع ومرونة يعكسان التنوع الطبيعي في الأنشطة الاقتصادية للمجتمعات المختلفة (الحاج، 2012، م).

وتبدو الفكرة منطقيّة لها أسسها الفكرية والفلسفية والمتمثلة في تصحيح توزيع مخرجات الثانوية العامة، حيث إن النسبة الكبيرة من مخرجات الثانوية العامة تذهب إلى الجامعات بينما تذهب نسبة بسيطة جدا إلى التعليم الفني الواسطي. وبدأت هذه الفكرة في حيز التنفيذ، حيث شهد عام 2000م افتتاح كليتي مجتمع في كل من صنعاء وعدن، تلا ذلك توسعا في افتتاح كليات المجتمع في مختلف مناطق الجمهورية، ولعل هذا التوسع الكمي السريع في افتتاح كليات المجتمع يشير إلى قناعة مفادها أن كليات المجتمع تحظى باهتمام متنام من قبل المسؤولين عن التعليم العالي. ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هل واكب هذا التوسع الكمي اهتماما بالكيف؟ (جامل، 2012، 12). ومن هنا برزت الحاجة إلى إجراء هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

لايزال الواقع يُظهر أن معدلات البطالة بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني وكليات المجتمع في ارتفاع دائم، حيث تشير إحصائيات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إلى أن نسبة البطالة بين مخرجات مؤسسات التعليم المهني وكليات المجتمع تفوق 60%. وأن قطاع الأعمال لا يثق بمستوى مخرجات هذه المؤسسات، وأنها لا تعكس احتياجاته الفعلية، ولا تتاح لقطاع الأعمال المشاركة الفعلية في كافة مراحل عملية التعليم والتدريب والتأهيل لمخرجات مؤسسات التدريب المهني وكليات المجتمع (الحاج، 2012، 12).

وتكاد تكون العلاقة بين تلك الكليات والمجتمعات المحيطة بها مقطوعة تماما، وأسهم ذلك في زيادة البطالة بين مخرجات هذه الكليات وجعلها كليات نمطية، لا تنوع فيها ولا مرونة، وجعل برامجها لا تخدم المجتمعات المحيطة بها (الحاج، 2012، 17).

ولذلك فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في بحث واستقصاء واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية والوصول إلى تصور مقترح لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.

أسئلة الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1 - ما واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل ومتخرجي كليات المجتمع؟
- 2 - ما أهم النماذج العالمية الناجحة لكليات المجتمع؟

3 - ماالتصور المقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية :

- 1 - التعرف على واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرياب العمل ومتخرجي كليات المجتمع .
- 2 - التعرف على نماذج عالمية ناجحة لكليات المجتمع في الدول المتقدمة .
- 3 - إعداد تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل .

أهمية الدراسة:

تُبرزُ هذه الدراسة الواقع الفعلي لكليات المجتمع في الجمهورية اليمنية، والدور الذي تقوم به في إمداد سوق العمل بمُخرجات في مختلف التخصصات التي يحتاجها، كما أن هذه الدراسة تساعد القائمين على شؤون هذه الكليات على إعادة النظر في سياسة وخطط هذه الكليات، التي لم يتم مراجعتها منذ بداية إنشائها، وذلك من خلال تسليط الضوء على نقاط الضعف في مخرجات هذه الكليات، وفي الأخير خرجت هذه الدراسة بتصور مقترح لتقويم علاقة هذه الكليات مع مؤسسات سوق العمل.

حدود الدراسة:

من حيث الموضوع اقتصرت الدراسة على مواءمة مخرجات كليات المجتمع الحكومية في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل.

□ الحدود المكانية : طبقت هذه الدراسة على خمس كليات هي كلية مجتمع -صنعا، وكلية مجتمع-عدن وكلية مجتمع-سيئون وكلية مجتمع عبس- وكلية مجتمع يريم وهي موزعة جغرافيا في جميع مناطق الجمهورية اليمنية .

□ الحدود البشرية : اقتصرت الدراسة على الفئات الآتية :

- القيادات الأكاديمية في الكليات .
- أعضاء هيئة التدريس
- أرياب العمل (الرؤساء المباشرون) .
- متخرجو كليات المجتمع

مصطلحات الدراسة:

1 - كلية المجتمع : جاء تعريف كلية المجتمع في قاموس ويبستر بأنها كلية تم إنشاؤها لخدمة المجتمع وفي بعض الأحيان نمول بشكل جزئي من المجتمع، وترتكز على الوظيفة المهنية والأكاديمية .

وعرفها باسيرو (Bassero,2011,p20) بأنها مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي مدة الدراسة فيها عامان دراسيان، تقدم تعليما ملائما للمستوى، كما تهتم باحتياجات المجتمع الذي تقع فيه .

كما عرفها (الحبيب ، 1425هـ، 602) بأنها مؤسسة تعليمية من مؤسسات التعليم الجامعي مدتها تقل عن أربع سنوات تمتاز بتقديم برامج متنوعة أكاديمية ومهنية تطبيقية. وتهدف إلى إعداد الطلاب لإكمال الدراسة في الجامعة أو إعدادهم مهنيا لسوق العمل .

ويعرفها الباحث بأنها مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، تقدم حزمة واسعة من البرامج المرتبطة باحتياجات المجتمع، وقد تكون مدة الدراسة في هذه البرامج عامين دراسيين، أو تكون عبارة عن دورات قصيرة الأجل .

2- المواءمة : تدريب وتأهيل كوادر بشرية ذات قدرات إنتاجية عالية، تنعكس إيجابياً على الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد، وهي عملية توازن بين أعداد المتخرجين ومتطلبات سوق العمل بالقطاعين العام والخاص (عيرووط، 2012، 192).

ويقصد بها في هذه الدراسة قدرة كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية على الوفاء باحتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة التي تتناسب مع احتياجات السوق.

3 - سوق العمل : الفرص الوظيفية المتاحة في القطاعين الحكومي والخاص (قناديلي، 2007، 726).

ويُقصد به في هذه الدراسة المكان الذي يتيح الفرص الوظيفية لمخرجات كليات المجتمع في مختلف التخصصات.

الإطار النظري:

وظائف كليات المجتمع:

أولاً: وظيفة التعليم الانتقالي : Transfer Educational Function

تقدم كلية المجتمع برنامجاً دراسياً مماثلاً للبرامج التي تقدمها الجامعة في السنتين الأوليين، بحيث يستطيع الطالب بعد إتمامه هاتين السنتين بنجاح أن ينتقل إلى السنة الثالثة في الجامعة بنقل جميع المقررات التي تمت دراستها في كلية المجتمع لاستكمال الدراسة الجامعية نظراً للتماثل في برامج الكلية والجامعة (بوشيت، 1418هـ، 43).

ثانياً: وظيفة التدريب المهني (الختامي) : Occupational Training Function

تاريخياً كانت وظيفة التعليم المهني حاضرة في كل مراحل تطور كليات المجتمع، فعمليات توجيه الطلاب ضمنياً تقدم أسهمات مثمرة يستفيد منها في مكان عمله، ويستفيد منها أرباب العمل في الحصول على عمال مهرة، وفي كل وقت كانت كليات المجتمع تقع تحت ضغوط رجال الأعمال والإدارة الحكومية، وذلك لتحسين برامج التدريب وجعلها أكثر فعالية (Lorenzo، 1994).

ثالثاً: وظيفة التربية العامة والوطنية : Citizenship and General Education Function

الهدف من هذه الوظيفة هو إعداد الملتحقين بهذه الكليات وتهيئتهم للقيام بأدوار فعالة في الأسرة والمجتمع والعالم أجمع، فمقررات هذه الوظيفة ضرورية لإمداد كل عضو من المجتمع بقسط من الثقافة العامة التي تساعد على أداء مهمته كإنسان، للمشاركة في الأنشطة العامة وممارسة المسئوليات الوظيفية وإقامة علاقات إنسانية مع الآخرين (بوشيت، 1418هـ).

رابعاً: وظيفة تعليم الكبار والتعليم المستمر : Adult and Continuing Education Function

خامساً: وظيفة التطوير التعليمي : Student Development Education Function

وتتعلق هذه الوظيفة بإصلاح أو معالجة النقص في مؤهلات الطلبة التعليمية سواء كانوا ممن سبق أن التحق بالجامعات وأخفق في إكمال دراسته الجامعية، أو ممن لديه قصور في المهارات الأساسية كالقراءة والكتابة، واللغة، والرياضيات، أو المعرفة العامة وغيرها، بالإضافة إلى ذلك تساهم هذه البرامج في إعداد الطلبة المعاقين الذين هم بحاجة إلى نوع من المساعدة، وعندما يجتاز الملتحق هذه البرامج يكون قادراً على الالتحاق بالبرامج المهنية أو الانتقالية حسب قدراته وميوله. (بوشيت، 1418م، 45)

سادساً: وظيفة الإرشاد والتوجيه : Counseling and Guidance Function

إن ترسيخ مفهوم الإرشاد والتوجيه الأكاديمي والمهني كان بمثابة نتيجة أساسية لتطور كليات المجتمع ذاتها التي وصفت بأنها مؤسسات ملتزمة في الأساس بمبدأ تطوير ونمو الطلاب، من خلال الخدمات الطلابية التي يمثل الإرشاد والتوجيه دعامة من دعائمها الأساسية. والهدف الأساسي من هذه الوظيفة هو مساعدة

الطلاب على التعرف على قدراتهم وميولهم الأكاديمية والمهنية، كما تساعدهم على التعرف على الفرص المتاحة في سوق العمل لكي يتسنى اختيار برامج الإعداد التي تساعدهم في الحصول على الوظائف المناسبة والمتوفرة (بوظائنة، معوض، 1985م، 42).

سابعا: وظيفة خدمة المجتمع : Community Service Function

تعد كلية المجتمع مركزاً للمجتمع فتعمل معه عن كثب وتخرط في جميع الأنشطة التعليمية والثقافية وتتولى التوجيه في توفير البرامج الثقافية، كالمحاضرات والندوات والحلقات الدراسية وغير ذلك من الأنشطة التمثيلية، والأدبية، والرياضية، وتقديم التسهيلات الاستشارية وتقديم المنح الدراسية والقروض وغير ذلك من الحوافز لتشجيع الجديرين والمحتاجين من الطلبة والتأكد من تلبية حاجات المجتمع من البرامج الدراسية التي تفي بأغراضهم . (التل، 1986م)

□ تجارب عالمية ناجحة لكليات المجتمع

◀ الولايات المتحدة الأمريكية

أشارت لجنة كارنيجي للتعليم العالي أن التنمية الهيكلية الأكثر لفتاً للنظر في التعليم كان ظاهرة النمو الهائل لكليات المجتمع، فيما وصف آخرون كلية المجتمع بأنها أعظم قصص نجاح التعليم في القرن العشرين، كما لاحظت لجنة كارنيجي أن هناك مجموعة من التحديات التي تعوق التحديد الدقيق لرسالة هذه الكليات، حيث إن أدوار وخصائص هذه الكليات يتميز بالتباين والتحول، وغالباً ما تتغير من خلال فتح برامج جديدة والحصول على عملاء جدد (Meier, 2008; p13).

وتؤدي كليات المجتمع دوراً مهماً في نظام التعليم العالي الأمريكي، فهناك مجتمعات تعتمد اعتماداً كلياً على كليات المجتمع من أجل توفير فرص التعليم العالي لأفرادها، كما تؤدي هذه الكليات دوراً محورياً في توفير خدمات التعليم المستمر وفرص التدريب للناشئين ولشركات القطاع الخاص والصناعة والمهاجرين والعمال الحاليين في مؤسسات المجتمع، وباختصار يمكن أن نقول إن كليات المجتمع تؤدي دوراً حيويًا في التنمية الاقتصادية (Adams, 2008).

ومع تزايد أعداد الطلاب الأجانب الملتحقين بكليات المجتمع أصبحت كليات المجتمع مركزاً للتعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، فكثير من الطلاب الذين بدأوا تعليمهم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية في كليات المجتمع عملوا على استكمال تعليمهم في الجامعات والمضي قدماً في تقديم الخدمات والإسهامات العلمية في المجتمع (Irwin, 2007, p4).

ومما يزيد من أهمية كليات المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية أنه بدونها لن يستطيع الملايين من الطلاب الوصول إلى التعليم الذي يؤهلهم إلى الالتحاق بسوق العمل، فكليات المجتمع غالباً ما تكون نقطة الوصول إلى التعليم الجامعي (حنفي وآخرون، 2010م، 216).

وتلقى كليات المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية قبولا كبيرا من الكثير من متخرجي التعليم الثانوي، نظراً لما تنفرد به من مميزات عن الجامعات وكليات الأربع السنوات، مثل انخفاض الرسوم الدراسية، وصغر حجم الفصول، وإتاحة الفرصة للتدريب العملي للطلاب، ومناسبة برامجها لمتطلبات سوق العمل (Kasper, 2002).

وهكذا يتضح أن الهدف الأساسي من إنشاء كليات المجتمع في الولايات المتحدة الأمريكية هو استيعاب الأعداد الكبيرة التي لا تستطيع الالتحاق بالجامعات، وتقديم برامج تعليمية وتدريبية وثيقة الصلة بسوق العمل ومتطلبات المجتمع المحلي، وتعد كليات المجتمع في الولايات المتحدة جزءاً من النظام التعليمي في أي ولاية، وبعض كليات المجتمع تركز على تقديم برامج أكاديمية عالية المستوى حتى يتمكن طلابها من الانتقال للجامعة، في حين تركز كليات أخرى على برامج التدريب المهني، فالطلاب يلتحقون بكليات المجتمع أولاً لمدة عامين دراسيين ثم يدرسون عامين آخرين بالكليات الجامعية للحصول على درجة البكالوريوس

(Irwin,2007,p4).

كما تعمل كليات المجتمع الأمريكية على دراسة احتياجات المجتمعات المحلية من القوى العاملة، واعداد طلابها بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل عن طريق مراكز المشورة، ومكاتب المتخرجين، وتختلف أنشطة كليات المجتمع الأمريكية والبرامج المقدمة بها اختلافا كبيرا في جميع أنحاء البلاد تبعا لاحتياجات المجتمعات المحلية التي تخدمها (Garate,2007,p10).

◀ اليابان

إبان الحرب العالمية الثانية، كان نظام التعليم العالي في اليابان يتألف من الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس العليا، وكان يغلب عليه الصفة النخبوية، وبعد الحرب العالمية الثانية كان للأفكار الديمقراطية أثر كبير في إصلاح النظام التعليمي وإعادة بنائه على الصورة الأمريكية، وقد أسهم أيلز (W.Eells) - وهو من مؤسسي حركة الكليات المتوسطة الأمريكية - في إنشاء أول كلية مجتمع في اليابان، وهكذا أخذ نظام السنتين والثلاث سنوات يرسم طريقه بين مجموعة المؤسسات التي تؤلف نظام التعليم العالي (بويطانه، معوض، 1985، 53).

تأسست كليات المجتمع في اليابان في أوائل الخمسينات الميلادية، وفي 1964 تم اعتبارها من مؤسسات التعليم العالي، وفي عام 1989م بلغ عددها 584 كلية منها 85% كليات مجتمع خاصة (الرواف، 2008، 31).

وبحسب البند (69) من قانون 1964 للتعليم، فإن هذه الكليات تهدف إلى توفير التعليم وتشجيع الدراسات في الفنون والعلوم وتأهيل كوادر بشرية متوسطة وتزويد المتخرجين بالمهارات الضرورية التي يحتاجون إليها في الحياة العملية والمهنية (بويطانه ومعوض، 1985، 53)، كما تهدف إلى تطوير مهارات الدارسين بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل، ويتطلب الالتحاق بهذه الكليات الحصول على الثانوية العامة، ومدة الدراسة فيها تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات، وتقدم العديد من التخصصات في العلوم الإنسانية والاقتصاد والعلوم الهندسية والتقنية والزراعية وفي العلوم الأساسية (الروي، 2012، م).

وتشير (بويشيت، 1418هـ، 52) إلى أن كليات المجتمع في اليابان لا تقدم برامج علاجية، لأنه ليس من أهدافها سياسة الباب المفتوح، كما هو متبع في كليات المجتمع الأمريكية، حيث يتم اختيار طلابها عن طريق سياسات أكثر صرامة من كليات المجتمع الأمريكية.

ومن خصائص كليات المجتمع في اليابان تقديم برامج مسائية للطلاب، بالإضافة إلى الدراسات الصباحية، وفلسفة هذه الكليات في اليابان تجعل برامجها ذات صبغة ختامية، حيث لا يستطيع إلا عدد قليل من المتخرجين التحويل إلى مؤسسات تعليمية أعلى لمواصلة الدراسة، وذلك ضمنا لتوطينهم في وظائفهم المختلفة، ولتأمين الأطر الوسطى في مختلف قطاعات المجتمع، في إطار استراتيجية التوازن في أنواع التعليم وجودة مخرجاته (الأغبري، 2002، م).

◀ الأردن

تشير البيانات والوثائق إلى أن الهدف الأساسي لكليات المجتمع في الأردن - حتى منتصف السبعينات - إعداد المعلمين والمعلمات، وكانت هذه الكليات تسمى معاهد المعلمين والمعلمات، وقد أسهمت وبشكل كبير في تلبية الحاجة من المعلمين والمعلمات التي تحتاجها وزارة التربية والتعليم الأردنية، بل أسهمت في تزويد مختلف البلدان العربية لاسيما دول الخليج بحاجتها من المعلمين والمعلمات (شطناوي، 2006، م، 700).

واستجابة للتطورات السريعة في الأردن في الستينات والسبعينات، اتخذت وزارة التربية الأردنية عام 1980م قرارا بتحويل معاهد المعلمين والمعلمات إلى كليات مجتمع، واتسع مجال عملها وأهدافها ليشمل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تزويد البلد بكوادر متخصصة، من خلال تقديم برامج دراسية لمدة عامين بعد الثانوية العامة في تخصصات هندسية وتجارية وطبية وزراعية واجتماعية وتقديم برامج

التعليم المستمر (الحسون وآخرون، 2000م، 615).

وقد تم إنشاء كليات المجتمع في الأردن انطلاقاً من فلسفة تقوم على أساس توفير فرص التعليم الجامعي المتوسط للمواطنين في المجتمعات المحلية، بحيث تقدم هذه الكليات برامج دراسية تلبي احتياجات التنمية للمجتمع الأردني (شطناوي، 2004، 267)

فيتنام

منذ عام 1954م وحتى نهاية حرب فيتنام في عام 1975م كانت فيتنام مقسمة إلى شطرين، الشطر الشمالي الواقع تحت تأثير المد الشيوعي والشطرن الجنوبي الواقع تحت تأثير الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع تأسيس أول كلية مجتمع في فيتنام للعام 1971م خلال التواجد الأمريكي في جنوب البلاد، ففي عام 1968م دعت حكومة جنوب فيتنام مجموعة من الاستشاريين الأمريكيين المتخصصين في مجال كليات المجتمع إلى فيتنام لمساعدة الفيتناميين في إرساء نظام كليات المجتمع، كذلك قامت وزارة التربية والتعليم في جنوب فيتنام بإرسال عدد من أعضاء هيئة التدريس إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على تدريب في مجال كليات المجتمع، ودراسة التجربة الأمريكية عن قرب، لذلك نجد أن نموذج كليات المجتمع في فيتنام من حيث الهيكلية والتنظيم يقترب كثيراً من النموذج الأمريكي مع تغييرات بسيطة لجعلها ملائمة للظروف الاجتماعية والاقتصادية في فيتنام (Lam, Vi, 2009).

ففي عام 1971م صدر مرسوم خاص بإنشاء كليات المجتمع في فيتنام الذي نص على أن الأهداف الرئيسية لهذا النوع من التعليم العالي كما يلي (Lam, Vi, 2009, p94) :

- 1 - تأهيل المتخصصين من ذوي المؤهلات المتوسطة للمساعدة في تنمية المجتمع اقتصادياً.
- 2 - إعداد الطلاب وتوجيههم وتمكينهم من التحويل لمواصلة دراستهم الجامعية في إحدى الجامعات الوطنية.
- 3 - مساعدة المحاربين القدامى وموظفي الدولة والشباب لتعزيز قدراتهم العلمية.
- 4 - توجيه الشباب لاختيار مجال التعليم الذي يتناسب مع قدراتهم.
- 5 - تشجيع الأنشطة الثقافية والتعليمية والاجتماعية التي تساعد الناس في حياتهم اليومية.
- 6 - تعزيز التعاون المتبادل بين التعليم الابتدائي والثانوي والعالي في المنطقة التي توجد فيها كلية المجتمع.

وفي البداية ركزت كليات المجتمع الفيتنامية على الوظيفة المهنية والعلاجية والتوجيه والإرشاد وتعليم الكبار، وكانت الدراسة في البداية لمدة عامين يتم منح الطالب شهادة مشارك، والنوع الثاني كان عبارة عن دورات مهنية قصيرة. وكانت الحكومة تغطي كافة النفقات في بداية الأمر، ومع مرور الوقت بدأ الاعتماد على مصادر أخرى للتمويل مثل الرسوم الدراسية والصناديق الحكومية والتبرعات ودعم الشركات من داخل وخارج فيتنام، وكان التركيز في هذه الفترة على التدريب المهني لتلبية احتياجات العمل في المجتمعات المحلية (Le, 2013, p92).

بعد توحيد شطري فيتنام في عام 1975م تحت مسمى جمهورية فيتنام الاشتراكية، حيث تبعت النموذج السوفيتي في معظم نواحي الحياة ومنها التعليم العالي، حيث سيطرت المركزية الشديدة على التعليم وتم التراجع عن نظام السوق المفتوح الذي كان سائداً في جنوب البلاد، حيث تم إلغاء مؤسسات التعليم الخاص، وتحولت مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات أحادية التخصصات لتدريب موظفي الدولة وأغلقت كليات المجتمع في الجنوب نظراً لعدم ملائمتها للتكنولوجيا الجديدة التي تتبعها الدولة، حيث كانت هذه الكليات مرتبطة ارتباطاً كبيراً مع نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد مرور عشر سنوات من التبعية الكاملة لنظام التعليم السوفيتي، والاقتصاد المقيد، شهدت فيتنام أزمة اقتصادية حادة، أدركت الحكومة الفيتنامية حينها أن هناك حاجة ماسة لعملية إصلاح جذرية لإنقاذ البلاد من الأزمة، لاسيما في مجال التعليم، حيث أدخلت مبادئ جديدة شملت مبدأ التعليم مدى الحياة،

وتتمية القوى العاملة (Le,2013,p93).

وفي بداية عام 1995م أرسلت وزارة التعليم العالي الفيتنامية وفدا لزيارة أمريكا الشمالية، حيث شملت الجولة زيارات لعدد من كليات المجتمع الأمريكية في كل من ولاية ويسكونسن والينوي ومقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا، حيث اطلع الوفد على التجربة الأمريكية والكندية. وفي عام 2000م صدر مرسوم ينظم إنشاء كليات المجتمع، كما حدد المرسوم مهام هذه الكليات والهدف من إنشائها، هذا المرسوم اعتبر الإطار القانوني لإنشاء تسع كليات مجتمع بين عامي 2001م و2005م، وبذلك أصبحت كليات المجتمع في فيتنام توفر وسائط متعددة للتدريب، وتربط بين التعليم النظري والعمل من خلال شراكات مع المصانع والشركات المحلية (Lam,Vi,2009).

واستطاعت هذه الكليات في فيتنام ربط الأسر المجتمع والسلطات المحلية والنقابات والمنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بالتدريب المهني، ووفرت جسرا بين التدريب والمهنة، حيث تم الاستفادة من الموارد المحلية لتنمية المجتمع المحلي. ويختلف الهيكل التنظيمي لكل كلية بحسب ظروف واحتياجات المجتمع، وفي عام 2009م تم إنشاء رابطة كليات المجتمع الفيتنامية (VACC)، وأعتبر ذلك إنجازا كبيرا في تطوير كليات المجتمع في فيتنام، حيث أصبح لها صلة برابطة كليات المجتمع الأمريكية (AACC).

□ خصائص كليات المجتمع الفيتنامية

هناك أربع خصائص رئيسية لكليات المجتمع الفيتنامية كما ذكرها (Le,2013,p93) :

- 1 - معظم كليات المجتمع في فيتنام متركزة في دلتا نهر الميونغ حيث الكثافة السكانية العالية، مما يجعلها تقدم خدمات لفئة كبيرة من الناس دون الحاجة إلى سفرهم إلى المدن التي تتواجد فيها الجامعات، وتحمل أعباء مالية كبيرة.
- 2 - عدد كليات المجتمع نما نموا كبيرا بين عامي 2007م و2012م، حيث بلغ عددها 13 كلية مجتمع .
- 3 - زيادة عدد الملتحقين بهذه الكليات، حيث تضاعف العدد أربع مرات من عام 2002م وعام 2007م .
- 4 - كليات المجتمع الفيتنامية لديها إمكانية كبيرة لتلبية احتياجات إصلاح التعليم العالي الفيتنامي، نظرا لما تتمتع به من مرونة عالية في الاستجابة للاحتياجات المحلية.

□ البرامج الدراسية :

تقدم كليات المجتمع الفيتنامية مجموعة متنوعة من البرامج الدراسية لمدة ثلاث سنوات دراسية وبرامج التعليم المستمر، والتدريب المهني، كما توجد البرامج الانتقالية التي توصل الطالب للانتقال للجامعة ولكن بشكل محدود، حيث يستطيع فقط عدد محدود من الطلاب الانتقال إلى الجامعة في بعض التخصصات، مثل التربية، وتكنولوجيا التعليم، والتمويل، والمحاسبة العامة وتربية الأحياء المائية وإدارة الأعمال والهندسة الكهربائية والمدنية وصناعة الأغذية (Epperson,2010).

كندا

تختلف كليات المجتمع الكندية عن تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، فكليات المجتمع الكندية تطورت من المدارس التقنية والمهنية التي كانت منتشرة في المقاطعات الكندية، وهي عبارة عن مؤسسات تمنح شهادة الدبلوم وتعمل على إعداد الموظفين في المجالات التطبيقية، وقد استند نظام كليات المجتمع في كندا على مبادئ عامة ذات فائدة للمجتمع الكندي، حيث اشتملت هذه المبادئ على توفير البرامج التحضيرية، وتشجيع التنوع والمرونة، والتركيز على التدريس بدلا من البحث، وقد صُممت هذه الكليات استجابة لتوجه الحكومة نحو التغييرات الاقتصادية، وتقديم خدمات متخصصة حسب الحاجة في المجتمع المحلي (Carusetta; Cranton,2009,p74)

وتقدم كليات المجتمع الكندية خدماتها التعليمية لشريحة واسعة من المجتمع الكندي، كشريك ضمن طيف واسع من مؤسسات التعليم العالي، وتعتبر أحد البدائل المهمة أمام المتقدمين للحصول على فرصة

للتعليم العالي، وتعتبر ظاهرة كليات المجتمع في كندا من الظواهر سريعة التطور، ونستطيع أن نلخص تطورها عبر ثلاث مراحل هي (Dennison&Levin,1987: p50,p51) :

1 - المرحلة الأولى : وكانت بين عامي 1955م وعام 1970م وتميزت كليات المجتمع في هذه المرحلة بالاستقلالية التامة، وتنوع برامجها والتوسع السريع، كما تميزت هذه المرحلة بسخاء الدعم الحكومي، وديمقراطية الفرص التعليمية وسهولة الوصول إليها، والاستجابة لاحتياجات المجتمع، وتجريب المناهج الدراسية وشمولية مواضيعها.

2 - المرحلة الثانية : وكانت بين عامي 1970م و1980م، وفي هذه المرحلة شهدت كليات المجتمع المزيد من الرقابة من جانب حكومات المقاطعات، مما أدى إلى انخفاض كبير في تطور برامجها وتوقف استحداث برامج جديدة، وبالتالي عدم القدرة بالإيفاء بمتطلبات المجتمع، كما فرضت قيود جديدة على وصول الطلاب إلى الفرص التعليمية بسبب محدودية البرامج.

3 - المرحلة الثالثة : ما بعد عام 1980م، وتميزت هذه المرحلة بصعوبات اقتصادية كبيرة واجهت كليات المجتمع الكندية، نتيجة للتوسع السريع في الخدمات التعليمية، حيث سعت حكومات المقاطعات إلى الحد من الإنفاق وفرض أولويات برامج محددة على مؤسسات التعليم، واستراتيجيات تمويل معينة.

□ خصائص كليات المجتمع الكندية :

يعتبر المجتمع الكندي من المجتمعات المتعددة ثقافياً وعرقياً، وقد انعكس ذلك على تنوع أنظمة التعليم بطريقة واضحة، ومنها كليات المجتمع، فهناك اختلاف في أغراض هذه الكليات بين مدينة وأخرى وبين المدينة والريف فيما يتعلق بتطوير البرامج، ومع هذا التنوع فإنه يمكن تحديد عدد من الخصائص المشتركة بين جميع كليات المجتمع في مختلف مناطق كندا وهي (Dennison & Levin, 1987: p53) :

- 1 - تم استحداث كليات المجتمع في كندا لتوفير المزيد من الفرص التعليمية سهلة الوصول لجميع فئات المجتمع.
- 2 - إن كليات المجتمع تدعم التوجه نحو المنهج الشامل الذي يزود الطالب بالتعليم والتدريب من خلال قاعدة عريضة من المساقات الدراسية.
- 3 - تم تصميم برامج هذه الكليات بناء على جودة التعليم والاتصال المباشر بين الطالب والمدرس، وخدمات المشورة الشاملة الموجه نحو الطالب خلال فترة الدراسة.
- 4 - تعمل كليات المجتمع على تحديد احتياجات المجتمع المحيط بالمشورة مع هيئة استشارية من المجتمع نفسه.
- 5 - تكتيف كليات المجتمع مع التغيرات والمستجدات التي تطرأ على احتياجات المجتمع، مثل نوعية برامج التدريب المطلوبة والتغيرات التكنولوجية.

□ برامج كليات المجتمع الكندية :

إن تعدد الأهداف الشمولية التي تميزت بها كليات المجتمع في كندا انعكس على البرامج التي تقدمها للمستفيدين، وقد ذكر (Deninison&Gallagher,1986: p70,p71) أهم البرامج :

- 1 - برامج تدريب المهن الحرفية ذات الدورات القصيرة التي تؤدي إلى إكساب المتدرب لحرفة محددة.
- 2 - برامج إعادة تأهيل من هم على رأس العمل، نظراً للمستجدات في مجال أعمالهم.
- 3 - برامج التعليم التقني التي مدتها من عامين إلى ثلاثة أعوام، وتهدف إلى إعداد المتخرجين بتخصص معين وتمنح للمتخرج درجة مشارك.
- 4 - برامج الانتقال للجامعة، وهي عبارة عن مساقات دراسية لمدة عامين يستطيع بعدها الطالب الانتقال إلى الجامعة للحصول على درجة البكالوريوس.
- 5 - برامج أكاديمية عامة بشكل مساقات دراسية، ولكن لا تؤدي للانتقال إلى الجامعة، ولكنها استجابة

ملحة لاحتياجات المجتمع مثل دراسات العمل ودراسات المرأة.

- 6 - برامج التنمية الذاتية وتنمية المجتمع وهذه البرامج لا تؤدي إلى شهادة ولكنها تعمل على تلبية الاهتمامات الفكرية والثقافية لأفراد المجتمع.
- 7 - برامج الإعداد للجامعة أو ما يعرف بالبرامج العلاجية، وهي عبارة عن برامج للتدريب على المهارات الأساسية المطلوبة للالتحاق بالبرامج الأكاديمية.
- 8 - برامج العقود، وهي برامج تصممها كليات المجتمع خصيصاً لخدمة الشركات والمصانع المحلية بناء على عقود مبرمة بين الكلية وهذه الجهات، على أن تقوم كليات المجتمع بالتدريب الدوري لعمال هذه الجهات.

□ نشأة كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية

في إطار السعي لتوسيع قاعدة التعليم العالي وتحسين نوعيته وتحقيق الربط بين مخرجاته ومتطلبات التنمية رأت الحكومة اليمنية في بداية تسعينيات القرن الماضي إدخال نموذج كليات المجتمع إلى نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، وقد أثبت هذا النموذج المعمول به في كثير من دول العالم بأنه من أفضل البدائل لتنوع قاعدة التعليم العالي وأكثرها قدرة على المساعدة في إنتشاره الجغرافي (وزارة التعليم العالي، 2003م، ص3).

وقد أولت القيادة السياسية اهتماماً كبيراً لكليات المجتمع باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التنمية البشرية، ويأتي الاهتمام بكليات المجتمع انطلاقاً من فلسفتها التي تؤكد ارتباطها الوثيق باحتياجات المجتمع وقدرتها على تلبية احتياجات الأفراد ومتطلبات سوق العمل، إضافة إلى ما تتمتع به برامجه وأنشطتها من مرونة ومواكبتها للمستجدات والمتغيرات المتسارعة. وقد تجسد هذا الاهتمام بإصدار القانون رقم (5) لسنة 1996م بشأن كليات المجتمع اليمنية، ثم تلا ذلك صدور القرار الجمهوري رقم (193) لسنة 1998م بشأن إنشاء كلية المجتمع - صنعاء، والقرار الجمهوري رقم (195) لسنة 1998م بشأن إنشاء كلية المجتمع - عدن (المجلس الأعلى لكليات المجتمع، 2006م، ص9).

□ أهداف كلية المجتمع في الجمهورية اليمنية

حددت المادة (4) أهداف كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية على النحو الآتي:

- 1 - إعداد كوادر وسطية تأمين متطلبات التنمية من القوى البشرية ذات الكفاءات التقنية والمهنية في المجالات الهندسية والتكنولوجية، وإدارة الأعمال والمجالات التنموية المختلفة.
- 2 - ترسيخ مبدأ مشاركات المجتمع في نشر التعليم.
- 3 - إنشاء نظام تعليمي يتميز بالمرونة ومواكبة التقنيات الحديثة انطلاقاً من احتياجات سوق العمل.
- 4 - الإسهام في تنشيط التدريب والتأهيل للارتقاء بالمستوى العلمي والمهني والمهاري.

□ وظائف كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية

1 - التعليم المهني

من خلال تعريف كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في القانون رقم (5) لسنة 1996م، الذي ينص على أن كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية هي الكليات التي تنشأ وفقاً لأحكام هذا القانون لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية المتوسطة في المجالات المختلفة، نستطيع ان نستشف أن الوظيفة الأساسية لكليات المجتمع هي التعليم المهني الختامي، وليس إعداد الطالب لمواصلة التعليم الجامعي، وهذا ما تقوم به كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في واقع الأمر، ويتم إكساب الطالب مهنة معينة في تخصص معين من خلال الدراسة لمدة ثلاث سنوات، يُمنح الطالب بعدها درجة الدبلوم التقني العالي.

2 - التعليم المستمر

إلى جانب وظيفة التعليم المهني فقد أجاز القانون رقم (5) لسنة 1996م لهذه الكليات أن تقدم برامج

التعليم المستمر لخدمة المجتمع من خلال إنشاء مراكز ومعاهد تابعة لهذه الكليات، حيث نصت المادة (42) من هذا القانون على أنه «يجوز لكليات المجتمع أن تنشئ معاهد أو مراكز للتدريب تابعة لها وذلك بقرار من الوزير» ويوجد هناك عدد من المراكز التابعة لهذه الكليات تقدم خدمات التعليم المستمر والدورات القصيرة للمجتمع.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة عدداً من الدراسات العربية والأجنبية المتوفرة، التي تمكن الباحث من الوصول إليها في مجال الموازنة وكليات المجتمع، وقد تم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم.

• دراسة خورشيد (2012م) هدفت هذه الدراسة إلى توضيح واقع كليات العلوم الإدارية في الوطن العربي وتشخيص بعض أوجه تحدياتها، وعرض سبل الارتقاء بأداء كليات العلوم الإدارية، وعرض حالة دراسية عن التجربة العراقية.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- التوافق التام بين عمل المؤسسة التعليمية وحاجات ومتطلبات حقل العمل يفضي إلى كوادر بشرية تناسب احتياجات التنمية ومتطلبات السوق.
- لا تزال أمام المؤسسات التعليمية العديد من التحديات الداخلية والخارجية المطلوب إعادة النظر بها.
- تطبيق متطلبات إدارة الجودة الشاملة ضمن المؤسسات التعليمية يعد مطلباً مهماً للنهوض بتنوعية التعليم.

• دراسة الزبيري (2011م) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى موازنة التخصصات العلمية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل المحلي، وذلك من خلال تقييم أرباب العمل والمتخرجين للتخصصات الدراسية التي تقدمها هذه كلية المجتمع - صنعاء، وكذلك التعرف على تقييم قطاع الأعمال لمخرجات هذه التخصصات، وكذلك هدفت هذه الدراسة إلى تقييم المهارات المكتسبة من وجهة نظر المتخرجين أنفسهم، أيضاً هدفت هذه الدراسة إلى إبراز النظام التعليمي في كليات المجتمع ودوره في إعداد قوى فاعلة مؤهلة وقادرة على التكيف مع احتياجات سوق العمل.

وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- هناك رضا من قبل أرباب العمل عن المهارات المكتسبة لمتخرجي كلية المجتمع صنعاء.
- التخصصات الدراسية التي تقدمها كلية المجتمع - صنعاء متوائمة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل من وجهة نظر أرباب العمل، وكذلك من وجهة نظر المتخرجين أنفسهم.
- دراسة بيبي (Bailey, 2009) هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر برنامج العمل القائم على التعلم كما يراها الطلاب وأرباب العمل المشاركين في العمل القائم على التعلم في كليات المجتمع الريفية في ولاية ميسيسيبي.

ومن أبرز نتائج الدراسة: أنها أكدت على دور كليات المجتمع في تزويد طلابها بالمهارات التكنولوجية اللازمة في بيئة العمل، بالإضافة إلى أهمية استخدام مهارات الرياضيات، ودور كليات المجتمع في ربط برامج الدراسة الأكاديمية بخبرات العمل الحقيقية مما يعمل على زيادة اهتمامات الطلاب الدراسية، كما أكدت على أهمية المهارات المختلفة كمهارات الاتصال الفعالة والمهارات الأخلاقية، وغيرها بالنسبة لقدرة الموظف على القيام بأعماله بكفاءة وفعالية.

• دراسة آدم (Adams, 2008) هدفت هذه الدراسة إلى وضع إطار لضم السمات والأبعاد التي تميز المؤسسات المستجيبة لسوق العمل، كما هدفت إلى مقارنة تصورات المستوى العلوي والمستوى المتوسط للمسؤولين في مختلف كليات المجتمع بكافة أنواعها في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية حول نموذج المؤسسات المستجيبة لسوق العمل.

وخلصت الدراسة إلى أن كليات المجتمع تعمل في بيئات متغيرة باستمرار، ومن أجل الاستجابة وتلبية مطالب المجتمع التي يجب على قادتها استيعاب البيئة الداخلية والخارجية. كما يجب على هذه الكليات السعي إلى تصميم هياكل تنظيمية تسمح بإشراك كافة الموظفين في تأدية المهام، وأن تكون الهياكل التنظيمية لهذه الكليات قادرة على الاستجابة للمتطلبات.

وفي الأخير فقد خرجت الدراسة بنموذج لجعل هذه الكليات مستجيبة لسوق العمل.

• دراسة ورسن (Forst, 2008) وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إدراك قادة كليات المجتمع للتغيرات التي أحدثتها العولمة، وكيفية استجابة كليات المجتمع في الغرب الأوسط الأمريكي لهذه التغيرات، كما هدفت الدراسة إلى توضيح تفسير القيادات الأكاديمية لكيفية تكيف كليات المجتمع مع البيئة الخارجية العالمية المتغيرة، ومعرفة التحديات التي يواجهها قادة هذه الكليات في ترجمة ذلك في خطط الكليات في المستقبل.

ومن أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي:

- يمتلك قادة كليات المجتمع وعي عميق بالتأثيرات المختلفة للعولمة.
- زيادة التنافسية في عالم التعليم، وارتباط التعليم بتكنولوجيا الاتصالات الجديدة.
- تم فتح بيئات تعليمية جديدة وفرص اقتصادية للطلاب.

وأوصت الدراسة بإعادة صياغة مناهج الكليات من منظور عالمي لاكتساب ميزة تنافسية عالمية، والعمل على استحداث بيئات تعليم حديثة مشتركة بين مختلف الثقافات، تعمل على جذب الطلاب الأجانب، كما أوصت بأن يأخذ أعضاء هيئة التدريس المبادرة في إعادة تصميم مواقعهم ليكونوا وكلاء للكليات في المجتمع، مما يستدعي إعادة النظر في الأدوار التي يقومون بها، كما أوصت الدراسة بأن يوكل أعضاء هيئة التدريس التعليم المستمر أهمية قصوى.

• دراسة ونج (Wang, 2006) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تصور قادة كليات المجتمع لمهمة ورسالة كليات المجتمع من خلال معرفة احتياجات المجتمع التعليمية، كما هدفت إلى معرفة كيف يحدد قادة كليات المجتمع احتياجات المجتمع من البرامج الأكاديمية والتثقيفية، وكيفية تنفيذ هذه البرامج، أيضاً هدفت الدراسة إلى معرفة التحديات التي تواجه تنفيذ برامج كليات المجتمع واستراتيجيات التصدي لها.

ومن أبرز نتائج الدراسة ما يلي:

- ليس هناك فروق في تصورات قادة كليات المجتمع للخدمات التي تقدمها الكليات للمجتمع، حيث رأى كل منهم أن رسالة كلية المجتمع التي ينتمي إليها تخدم المجتمع المتواجدة فيه.
- استخدم قادة كليات المجتمع وسائل مماثلة لتحديد احتياجات المجتمع المحلي ولكن بدرجات متفاوتة، وتشمل هذه الوسائل، تشكيل مجموعات استشارية من المجتمع، واستخدام المسوحات المجتمعية، وتنظيم منتديات لمناقشة احتياجات المجتمع، والتحدث بشكل دائم مع الناس، واستخدام وسائل الاتصال غير الرسمية.
- من التحديات التي تواجه برامج كليات المجتمع، شحة الموارد المالية وتدني التمويل الحكومي، وشحة توفر خبراء للتدريب، وأزمة في الإدارة نتيجة لتثقل البرامج التي تقدمها كليات المجتمع فهناك برامج معتمدة، وهناك برامج عبارة عن دورات قصيرة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة ويهتم بوصفها وتحليلها بشكل علمي دقيق ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، ويقوم بتصنيف المعلومات وتنظيمها بحيث يؤدي ذلك

إلى فهم العلاقات الظاهرة مع غيرها من الظواهر، للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تطوير مخرجات كليات المجتمع (عبيدات وآخرون، 1422هـ، ص191).

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وعددها عشر كليات موزعة على محافظات الجمهورية كما يوضح ذلك الجدول (1).

جدول (1) : كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وأعداد الطلاب

| م | إسم الكلية | عدد أعضاء هيئة التدريس | عدد الطلاب | م | إسم الكلية | عدد أعضاء هيئة التدريس | عدد الطلاب |
|---|----------------|------------------------|------------|----|----------------|------------------------|------------|
| 1 | صنعاء | 137 | 1848 | 6 | المعافر (تعز) | 58 | 433 |
| 2 | عدن | 196 | 1917 | 7 | الخبت(المحويت) | 39 | 472 |
| 3 | عبس (حجة) | 120 | 1740 | 8 | عمران | 53 | 598 |
| 4 | سيئون(حضر موت) | 98 | 1137 | 9 | الللحية | 43 | 367 |
| 5 | يريم (إب) | 86 | 738 | 10 | سنحان | 57 | 572 |

المصدر : سجلات الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

ويبلغ مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس 887 عضو تدريس بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن المجلس التنفيذي لكليات المجتمع 2012م.

وبالنسبة لمجتمع الدراسة لأصحاب العمل فيبلغ عددهم 1361 صاحب عمل بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن المجلس التنفيذي لكليات المجتمع 2012م.

وبالنسبة لمجتمع الدراسة للمتخرجين فيبلغ مجتمع الدراسة 4586 خريجا بحسب النشرة الإحصائية الصادرة عن المجلس التنفيذي لكليات المجتمع 2012م.

عينة الدراسة :

نظرا لكثرة الكليات وانتشارها الجغرافي الواسع فإنه تم اختيار عينة قصدية مكونة من خمس كليات، ويوضح الجدول (2) عينة الكليات .

جدول (2) : الكليات الخمس عينة الدراسة وعدد الطلاب فيها

| م | إسم الكلية | عدد الطلاب | موقعها الجغرافي |
|---|-----------------|------------|-----------------|
| 1 | صنعاء | 1848 | الشمال |
| 2 | عدن | 1917 | الجنوب |
| 3 | عبس (حجة) | 1740 | غرب |
| 4 | سيئون (حضر موت) | 1137 | شرق |
| 5 | يريم (إب) | 738 | وسط |

المصدر : سجلات الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

جدول (3): توزيع الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس والخريجين

| م | إسم الكلية | العمداء | نواب العميد | رؤساء الدوائر | رؤساء الأقسام | أعضاء هيئة التدريس | عدد الخريجين |
|---|---------------|---------|-------------|---------------|---------------|--------------------|--------------|
| 1 | صنعاء | 1 | 3 | 5 | 14 | 137 | 1631 |
| 2 | عدن | 1 | 3 | 4 | 14 | 196 | 1679 |
| 3 | عبس (حجة) | 1 | 3 | 4 | 11 | 120 | 514 |
| 4 | سينئون حضرموت | 1 | 3 | 4 | 11 | 98 | 524 |
| 5 | يريم (إب) | 1 | 3 | 4 | 9 | 86 | 238 |
| | الإجمالي | 5 | 15 | 21 | 59 | 637 | 4586 |

المصدر : سجلات الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

الجدول (4) يوضح توزيع العينة بين كليات المجتمع التي تم تطبيق الدراسة عليها :

جدول(4) : توزيع عينة الدراسة على كليات المجتمع الخمس

| م | فئات عينة الدراسة | النسبة % | كلية صنعاء | كلية عدن | كلية عبس | كلية مجتمع سينئون | كلية مجتمع يريم | الإجمالي |
|---|---|----------|------------|----------|----------|-------------------|-----------------|----------|
| 1 | العمداء ونوابهم ورؤساء الدوائر والأقسام | 100 | 23 | 22 | 19 | 19 | 17 | 100 |
| 2 | أعضاء هيئة التدريس | 30 | 42 | 59 | 36 | 29 | 26 | 192 |
| 3 | أرباب العمل | 20 | 99 | 88 | 34 | 38 | 13 | 272 |
| 4 | الخريجين | 10 | 163 | 168 | 51 | 53 | 24 | 459 |

المصدر : سجلات الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع

ويتضح من الجدول (4) أن إجمالي أفراد عينة الدراسة مكون من (1023) فرداً ، موزعين على أربع فئات (العمداء والنواب ورؤساء الدوائر والأقسام، أعضاء هيئة تدريس، أصحاب العمل ، الخريجين)

أداة الدراسة :

في ضوء أهداف الدراسة وأسئلتها استخدم الباحث الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، وقد استرشد الباحث بعدد من الدراسات السابقة في نفس المجال، وقام الباحث لتحقيق ذلك بإتباع الخطوات الآتية :

- 1 - تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية، بعد الرجوع إلى أدبيات الدراسة، وخاصة رسائل الماجستير والدكتوراه .
- 2 - تم تحكيم أداة الدراسة من قبل مجموعة من المحكمين لمعرفة الصدق الظاهري للاستبانة.
- 3 - تم إعداد الاستبانة في شكلها النهائي بناء على ملاحظات وتعديلات المحكمين وبالتنسيق مع المشرف على الرسالة .

وقد تم تقسيم الاستبانة إلى ثلاث أجزاء رئيسية كما يلي :

- 1 - الجزء الأول: المعلومات الأولية عن أفراد عينة الدراسة.
- 2 - الجزء الثاني: محور واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس وأرباب العمل والمتخرجين وتكون 20 فقرة .

صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري لأداة الدراسة :

بعد بناء الاستبانة عرضت على خمسة عشر من المحكمين، من أعضاء هيئة التدريس، والخبراء في مجال التعليم العالي، والمسؤولين في كليات المجتمع في كل من المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية، وذلك بهدف تحكيمها وابداء الرأي فيها، وتقدير مدى أئتماء كل عبارة إلى محورها، ومدى وضوح الصياغة اللغوية لكل عبارة.

الاتساق الداخلي لأداة الدراسة :

لقياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة قام الباحث بتطبيق أداة الدراسة على عينة استطلاعية من (50) فرداً يمثلون مختلف فئات عينة الدراسة، وبعد تطبيق أداة الدراسة عليهم تم حساب معامل الارتباط لبيرسون لمعرفة الارتباط بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي إليه، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (5) : معاملات ارتباط بيرسون للعبارات (واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بمواثمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل) بالدرجة الكلية للمحور

| رقم العبارة | معامل الارتباط | رقم العبارة | معامل الارتباط |
|-------------|----------------|-------------|----------------|
| 1 | ××0.63 | 11 | ××0.33 |
| 2 | ××0.51 | 12 | ××0.36 |
| 3 | ××0.22 | 13 | ××0.57 |
| 4 | ××0.63 | 14 | ××0.55 |
| 5 | ××0.50 | 15 | ××0.50 |
| 6 | ××0.69 | 16 | ××0.53 |
| 7 | ××0.63 | 17 | ××0.52 |
| 8 | ××0.67 | 18 | ××0.52 |
| 9 | ××0.32 | 19 | ××0.51 |
| 10 | ××0.5 | 20 | ××0.32 |

(××) دال إحصائياً عند 0.01 (×) دال إحصائياً عند 0.05

يتضح من الجدول (5) أن جميع قيم معاملات ارتباط عبارات المحور (واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بمواثمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل) بالدرجة الكلية للمحور دالة إحصائياً مما يؤكد تمتع العبارات بدرجة مرتفعة من الاتساق الداخلي.

ثبات أداة الدراسة :

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم حساب الثبات للعينة الاستطلاعية وذلك باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach ، وذلك لكل محور من محاور الاستبانة، وكانت النتائج على النحو الآتي:

جدول (6) : معاملات ألفا كرونباخ لمحاوّر لمحاوّر الدراسة

| المحوّر | عدد العبارات | معاملات ألفا كرونباخ |
|--|------------------|----------------------|
| واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بموائمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل | (من 1 إلى 20) 20 | 0.85 |

يتضح من الجدول (6) أن قيم معاملات ألفا كرونباخ تؤكد تمتع محاوّر الاستبانة بدرجة مرتفعة من الثبات مما يؤكد صلاحية الاستبانة للتطبيق على العينة.

مقياس الاستبانة :

استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي الذي يتيح لعينة الدراسة اختيار واحد من بين خمسة بدائل هي: (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) للإجابة على فقرات الاستبانة.

و استخدم الباحث الأسلوب التالي لتحديد مستوى الإجابة عن بنود الأداة حيث تم إعطاء وزن للبدائل (أوافق بشدة = 5، أوافق = 4، محايد = 3، لا أوافق = 2، لا أوافق بشدة = 1) وتم تصنيف تصنيف الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية وفقاً للجدول (7).

جدول (7): توزيع الفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

| الفئة | الوصف | مدى المتوسطات |
|---------|---------------|---------------|
| الأولى | أوافق بشدة | 4.21 - 5 |
| الثانية | أوافق | 3.41 - 4.2 |
| الثالثة | محايد | 2.62 - 3.4 |
| الرابعة | لا أوافق | 1.81 - 2.6 |
| الخامسة | لا أوافق بشدة | 1 - 1.8 |

الأساليب الإحصائية :

لتحليل البيانات والمعلومات تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية :

- 1 - التكرارات والنسب المئوية، وتحليل إجاباتهم ثم عرض النتائج والبيانات وتنظيمها إحصائياً.
- 2 - المتوسط الحسابي لمعرفة استجابات الأفراد عينة الدراسة.
- 3 - معاملات الارتباط بيرسون لقياس الاتساق الداخلي للاستبانة .
- 4 - اختبار ألفا- كرونباخ لمعرفة ثبات أداة الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها :

سعت الدراسة الإجابة عن الأسئلة البحثية الآتية :

- 1 - ما واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع وأرباب العمل ومتخرجي كليات المجتمع؟
- 2 - ما أهم النماذج العالمية الناجحة لكليات المجتمع ؟
- 3 - ما التصور المقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل.

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة :

السؤال الأول: ما واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع و أرباب العمل ومتخرجي كليات المجتمع ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد الدراسة على عبارات محور واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية، وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول (8)

جدول (8): استجابات أفراد الدراسة على عبارات محور: واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل (ن=858)

| الرتبة | العبرة | المتوسط الحسابي | رقم العبرة |
|--------|--|-----------------|------------|
| 1 | يستطيع خريج كلية المجتمع العمل من خلال روح الفريق الواحد | 2.41 | 17 |
| 2 | يركز التعليم في كليات المجتمع على الجانب التطبيقي | 2.33 | 19 |
| 3 | يمتلك خريج كلية المجتمع مهارات الاتصال مع الآخرين | 2.31 | 16 |
| 4 | تقدم كليات المجتمع معارف ومهارات للطلاب تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل | 2.25 | 7 |
| 5 | توفر كليات المجتمع الوسائل والتقنيات التدريبية التي تتلاءم مع سوق العمل | 2.21 | 18 |
| 6 | يستطيع خريجو كليات المجتمع استخدام التكنولوجيا بأشكالها المختلفة | 2.19 | 13 |
| 7 | تتوافق مخرجات كليات المجتمع في خصائصها المعرفية مع متطلبات سوق العمل | 2.12 | 1 |
| 8 | تواكب مناهج كليات المجتمع التغيرات والتطورات التكنولوجية في سوق العمل | 2.10 | 14 |
| 9 | تتميز برامج كليات المجتمع بالمرونة في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل | 2.10 | 6 |
| 10 | تلبى كليات المجتمع احتياجات سوق العمل من الكفاءات البشرية المدربة والمؤهلة | 2.04 | 8 |
| 11 | يستطيع خريج كلية المجتمع الالتحاق بسوق العمل مباشرة دون الحاجة إلى تدريب | 2.03 | 4 |
| 12 | يركز التعليم في كليات المجتمع على احتياجات سوق العمل | 2.02 | 5 |
| 13 | يتلقى خريج كليات المجتمع تدريباً كافياً في سوق العمل قبل تخرجه | 2.02 | 10 |
| 14 | تسعى كليات المجتمع إلى إقامة شراكة مع مؤسسات سوق العمل | 2.01 | 2 |
| 15 | توفر كليات المجتمع برامج تدريبية للطلبة لتسهيل اندماجهم بسوق العمل | 2.00 | 15 |
| 16 | تشارك مؤسسات سوق العمل في وضع مناهج برامج كليات المجتمع | 1.99 | 3 |
| 17 | يحرص المسؤولون في كليات المجتمع على القيام بزيارات ميدانية إلى مواقع العمل للتعرف على واقع سوق العمل | 1.95 | 12 |
| 18 | تستشير إدارات كليات المجتمع القطاعات المستفيدة حول الاحتياجات الجديدة | 1.95 | 11 |
| 19 | تقوم كليات المجتمع بإرسال أعضاء هيئة التدريس إلى سوق العمل للاطلاع على المستجدات | 1.89 | 20 |
| 20 | تحرص كليات المجتمع على متابعة خريجها للحصول على تغذية راجعة | 1.80 | 9 |
| | المتوسط الحسابي العام للمحور | 2.09 | |

× المتوسط الحسابي من 5 درجات

يبين الجدول (8) أن درجة واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بمواءمة مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر العينة كانت ضعيفة، حيث بلغ المتوسط العام للمحور (2.09) من (5) وهو متوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي (1.81 - 2.6) وهي الفئة التي تشير إلى خيار (لا أوافق). ويلاحظ أن متوسطات عبارات هذا المحور انحصرت بين (1.8، 2.41) وجميعها يقع ضمن

الفئة التي تشير إلى خيار (لا أوافق) مما يعني أن مخرجات كليات المجتمع لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل من وجهة نظر أفراد الدراسة. وتختلف هذه الدراسة مع دراسة الزبييري (2011) في بعض الأوجه، حيث إن دراسة الزبييري (2011) بينت أن هناك رضا من قبل أصحاب العمل على المهارات المكتسبة لمتخريجي كلية المجتمع-صنعا، وربما يرجع هذا الاختلاف كون دراسة الزبييري (2011) اقتصر على كلية مجتمع واحدة وعلى متخريجي الدفقات الأولى فقط، حيث كان هناك اهتمام كبير بهذه الكلية عند النشأة. كما اتفقت هذه الدراسة مع دراسة راوية (2011م) التي بينت أنه لا يوجد توافق بين مخرجات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية وسوق العمل اليمني. كما اتفقت أيضاً مع دراسة راوية (2011م) من حيث ضعف ارتباط المناهج باحتياجات سوق العمل. كما اتفقت هذه النتيجة مع دراسة عون وآخرون (2007م) التي أشارت إلى عدم وجود تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في اليمن مع مؤسسات سوق العمل.

وقد قام الباحث بترتيب الفقرات وفقاً لما يلي:

1. الفقرات الأربع التي حازت على أعلى درجة في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة في هذا المحور وقد تم ترتيبها كما يلي:

- جاءت العبارة (17) وهي «يستطيع خريج كلية المجتمع العمل من خلال روح الفريق الواحد» بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي (2.41 من 5) وكانت نسبة الموافقة (16.7%) ومحايد (18.4%) وعدم الموافقة (65%). ورغم أن هذا المتوسط يقع ضمن نطاق الفئة الرابعة (1.81 - 2.6) وهي فئة (لا أوافق) إلا أنه يمكن تفسير هذه النتيجة كون أن النسبة الأعلى من أفراد العينة هم من خريجي كليات المجتمع، وهم يعتقدون أن لديهم القدرة للعمل بروح الفريق.

- جاءت العبارة (19) وهي «يركز التعليم في كليات المجتمع على الجانب التطبيقي» بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة بمتوسط حسابي (2.33 من 5) وكانت نسبة الموافقة (17%) و محايد (9.9%) وعدم الموافقة (73.2%). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الرابعة (1.81 - 2.6) وهي فئة (لا أوافق). وتفسر هذه النتيجة أن هناك قصوراً في الناحية التطبيقية ويظهر ذلك جلياً من خلال عدم توفر الأجهزة ومعدات التدريب مما يضطر هذه الكليات على التركيز على الجانب النظري بصورة أوسع.

- جاءت العبارة (16) وهي «يمتلك خريج كليات المجتمع مهارات الاتصال مع الآخرين» بالمرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.31 من 5) وكانت نسبة الموافقة (21.6%) ومحايد (15.2%) وعدم الموافقة (68.7%). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الرابعة (1.81 - 2.6) وهي فئة (لا أوافق). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدم تركيز مناهج كليات المجتمع على مهارات الاتصال مع الآخرين وعدم اهتمام كليات المجتمع بتطوير هذا الجانب لدى الطلاب كونه أصبح ضرورة من ضرورات العمل.

- جاءت العبارة (7) وهي «تقدم كليات المجتمع معارف ومهارات للطلاب تؤهلهم للالتحاق بسوق العمل» بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.25 من 5) وكانت نسبة الموافقة (21.1%) ومحايد (12.1%) وعدم الموافقة (67%). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الرابعة (1.81 - 2.6) وهي فئة (لا أوافق). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدم تحديث مناهج كليات المجتمع تبعاً لتغير احتياجات سوق العمل.

2. الفقرات الأربع التي حازت على أدنى درجة في متوسط استجابات أفراد عينة الدراسة في هذا المحور وقد تم ترتيبها كما يلي:

- جاءت العبارة (12) وهي «يحرص المسؤولون في كليات المجتمع على القيام بزيارات ميدانية إلى مواقع العمل للتعرف على واقع سوق العمل، بالمرتبة السابعة عشر بمتوسط حسابي (1.95 من 5) وكانت نسبة الموافقة (5.7%) ومحايد (14.5%) وعدم الموافقة (79.7%). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الرابعة (1.81 - 2.6) وهي فئة (لا أوافق)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المسؤولين على كليات المجتمع منقطعين عن الواقع الفعلي لسوق العمل، فهم قابعون في مؤسساتهم ولا يوجد أي اتصال مع

مؤسسات سوق العمل وهذا ملاحظ ومشاهد من خلال تواجد الباحث في إحدى هذه الكليات فالعلاقة بين هذه الكليات ومؤسسات سوق العمل لتكاد تكون معدومة .

- جاءت العبارة (11) وهي «تتشير إدارات كليات المجتمع القطاعات المستفيدة حول الاحتياجات الجديدة، بالمرتبة الثامنة عشر بمتوسط حسابي (1.95 من 5) وكانت نسبة الموافقة (2.6%) ومحايد (17.7%) وعدم الموافقة (79.8%). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الرابعة (1.81 - 2.6) وهي فئة (لا أوافق)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى ضعف تواصل هذه الكليات ممثلة بإداراتها مع القطاعات المستفيدة حول احتياجاتها، وأنها ترسم سياساتها بناء على التخمين والحدس، كما أن عدم استجابات قطاعات الأعمال للتعاون مع هذه الكليات لعدم وجود لوائح وقوانين تنظم ذلك يؤدي إلى فقدان الصلة وبالتالي عدم استشارة هذه القطاعات من قبل كليات المجتمع.
- جاءت العبارة (20) وهي «تقوم كليات المجتمع بإرسال أعضاء هيئة التدريس إلى سوق العمل للاطلاع على المستجدات» بالمرتبة التاسعة عشر بمتوسط حسابي (1.89 من 5) وكانت نسبة الموافقة (2.9%) ومحايد (14.1%) وعدم الموافقة (82%). وهي تقع ضمن نطاق الفئة الرابعة (1.81 - 2.6) وهي فئة (لا أوافق) يعزو الباحث هذه النتيجة إلى نقص الكبير في أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات، حيث أنه من الصعب تفريغ أعضاء هيئة التدريس وإرسالهم إلى سوق العمل، كما أن الرواتب المنخفضة لأعضاء هيئة التدريس تجعلهم يبحثون عن أعمال أخرى خارج الكليات في أوقات فراغهم.
- وجاءت العبارة (9) وهي «تحرص كليات المجتمع على متابعة متخرجيها للحصول على تغذية راجعة» بالمرتبة العشرين بمتوسط حسابي (1.80 من 5) وكانت نسبة الموافقة (2.5%) ومحايد (9.3%) وعدم الموافقة 88.1%. وهي تقع ضمن نطاق الفئة الخامسة (1 - 1.8) وهي فئة (لا أوافق بشدة)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى عدم وجود إدارة مستقلة في أي من كليات المجتمع تهتم بالتواصل مع المتخرجين ومتابعتهم لمعرفة كافة الصعوبات التي واجهوها في أعمالهم.

السؤال الثاني : ما أهم النماذج العالمية الناجحة لكليات المجتمع ؟

تم الإجابة عن السؤال ضمن الإطار النظري، ونشير هنا إلى أن التجربة اليمنية في هذا النوع من التعليم العالي الواسطي حديثة، وقد استفادت من التجربة الأمريكية والأردنية على وجه الخصوص، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي مهد كليات المجتمع، وتعتبر المملكة الأردنية الهاشمية أولى الدول العربية التي ظهر فيها هذا النوع من التعليم العالي، وتم ترجمة هذه الاستفادة من خلال القيام بالعديد من الزيارات لعدد من المسؤولين التعليم العالي اليمني إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الأردنية الهاشمية للوقوف عن قرب على كليات المجتمع الأمريكية والأردنية، وتوقيع عدد من العقود والتي من ضمنها وضع مناهج كليات المجتمع اليمنية من قبل خبراء أمريكيين، بالإضافة إلى إيفاد عدد من أعضاء هيئة التدريس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة الأردنية الهاشمية، حيث تم تأهيل أعضاء هيئة التدريس في مجالات متعددة في جوانب تخصصية وتربوية كأعضاء هيئة تدريس لهذا النوع من التعليم العالي.

السؤال الثالث: ما التصور المقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل؟

من أهداف هذه الدراسة طرح تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل في الجمهورية اليمنية، وتحددت الصيغة المنهجية لتحقيق هذا الهدف في دراسة استطلاعية سعت إلى معرفة الواقع الحالي لمواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل ومعرفة المعوقات التي تحول دون ذلك، ومعرفة المقترحات التي يمكن أن تساعد في إيجاد هذه المواءمة، وقد تضمنت الدراسة في إطارها النظري عرضاً لبعض من أبرز التجارب العالمية لكليات المجتمع، وتم تطبيق إدارة الدراسة على عينة طبقية من قادة كليات المجتمع وأعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات ومتخرجيها وأرباب العمل، وتم تحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها في ضوء الدراسات السابقة والإطار النظري للدراسة.

□ منطلقات التصور

- 1 - الطبيعة المتغيرة لسوق العمل واتسامه بالديناميكية وسرعة التحول فما هو مقبول من تخصصات اليوم قد لا يكون له تلك الأهمية في سنوات قليلة قادمة.
- 2 - التحول النوعي في طبيعة المهارات المطلوبة بما يتواءم مع السوق العالمية.
- 3 - ارتفاع مستوى البطالة بين مخرجات كليات المجتمع.
- 4 - التطور التكنولوجي الهائل في مختلف المجالات الحياتية.
- 5 - زيادة الارتباط بين التعليم والتنمية.
- 6 - تقوم فلسفة التعليم في كليات المجتمع أساساً على الإسهام في تحقيق التنمية في المجتمع، وتلبية متطلباته واحتياجاته.
- 7 - المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم وسوق العمل من التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم في الجمهورية اليمنية.
- 8 - سوق العمل هو السبب الرئيس في استحداث الكثير من التخصصات والتوسع فيها.
- 9 - انغزال التعليم عن الحياة العملية داخل سوق العمل أدى إلى فجوة كبيرة قائمة على أرض الواقع بين مخرجات العملية التعليمية وما تقدمه، وبين سوق العمل وما يتطلبه من مواصفات معينة.
- 10 - ربط إستراتيجيات وسياسيات التعليم بما يتطلبه سوق العمل بطريقة علمية ومُمنهجة تعمل في النهاية على تقريب الفجوة بين ما يتطلبه سوق العمل وبين مخرجات التعليم.

□ أهداف التصور

- 1 - الوصول على صيغة تساعد المسؤولين في كليات المجتمع على ربط مخرجات هذه الكليات باحتياجات سوق العمل.
- 2 - الارتقاء بنوعية مخرجات كليات المجتمع كمياً ونوعياً.
- 3 - إيجاد صيغة لشراكة فاعلة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل مما يساهم في تخريج طلبة يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل.
- 4 - إعادة صياغة عمليات التعليم والتدريب في كليات المجتمع وربطها بمستجدات سوق العمل.
- 5 - ربط خطط وبرامج كليات المجتمع باحتياجات سوق العمل.
- 6 - المراجعة الشاملة والمستمرة للمهارات والمعارف التي تقدمها كليات المجتمع للطالب بناءً على احتياجات سوق العمل.
- 7 - نشر ثقافة التعليم والتدريب من أجل العمل من خلال الشراكة مع مؤسسات سوق العمل.
- 8 - التنسيق بين المسؤولين في كليات المجتمع ومسؤولي قطاع سوق العمل لرسم سياسات التعليم والتدريب في كليات المجتمع.

□ متطلبات التصور المقترح

- 1 - وجود إطار قانوني وتشريعي يلزم جميع الأطراف بالتعاون.
- 2 - دعم وتأييد الإدارة العليا والممثل بالمجلس الأعلى لكليات المجتمع وقيادات الكليات.
- 3 - نشر ثقافة مواءمة مخرجات كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل من خلال إقامة الورش التعريفية بمتطلبات سوق العمل وذلك بالشراكة بين الكلية ومسؤولي مؤسسات سوق العمل.
- 4 - إنشاء إدارة خاصة في كل كلية مجتمع تختص بالتنسيق مع مؤسسات سوق العمل.
- 5 - إنشاء إدارة خاصة في كل كلية مجتمع تختص بمتابعة الخريجين والتواصل معهم للوقوف على مختلف المعوقات التي تواجههم في سوق العمل.
- 6 - إنشاء وحدة مشتركة لكليات المجتمع تختص بأبحاث سوق العمل.

7 - إيجاد قاعدة بيانات حول متطلبات سوق العمل من مختلف مؤسسات القطاع العام والخاص وعن العاطلين عن العمل وعن مخرجات مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

□ المتصور المقترح

قدم الباحث تصوراً مقترحاً للمواءمة بين مخرجات كليات المجتمع ومتطلبات سوق العمل مبنياً على أدبيات الدراسة، بالإضافة إلى نتائج الدراسة النظرية والميدانية، وهذا التصور المقترح يركز على الشراكة الفاعلة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل للوصول إلى صيغة مناسبة لجسر الهوة بين مخرجات كليات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

إن تحقيق المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع ومتطلبات سوق العمل مسؤولية جماعية وجهود متكاملة، وفيما يلي خطوات الوصول إلى هذه المواءمة:

أولاً: توفير قاعدة بيانات حول متطلبات سوق العمل

يتم جمع هذه البيانات من ديوان الخدمة المدنية حول احتياجات مختلف الوزارات والمصالح الحكومية، ومن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية حول العاطلين عن العمل، ومن مؤسسات القطاع الخاص بمختلف أشكاله عن احتياجاتهم من العمالة، وهذا يتطلب تصميم استبيان خاص بالشركات والمؤسسات يفرغ حاسوبياً، ويتم تجديده باستمرار من خلال آلية تواصل مع مكونات سوق العمل. ولإنجاز هذه المهمة يتم استحداث إدارة خاصة في كل كلية مجتمع تسمى إدارة معلومات وتنسيق سوق العمل.

ثانياً: تطوير المناهج بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل

ويمكن تحقيق ذلك من خلال

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في وضع المناهج.
- إيجاد توصيف وتصنيف للمهن والوظائف المطلوبة إعداد متخرج مؤهل لها.
- أن تشمل هذه المناهج على المعارف والمهارات اللازمة والمتوافقة مع متطلبات سوق العمل.
- أن يشارك مختصين وخبراء من سوق العمل في تطوير هذه المناهج.
- مرونة هذه المناهج لتسهيل عملية التطوير بشكل مستمر بما يتناسب مع المستجدات المتسارعة في سوق العمل.
- ربط مشاريع تخرج الطلاب بمؤسسات سوق العمل.

ولإنجاز هذه المهمة لا بد من إيجاد إدارة خاصة في كلية المجتمع تُعنى بتطوير المناهج الدراسية.

ثالثاً: التدريب والتأهيل المستمر بالشراكة مع مؤسسات سوق العمل

والتدريب يكون للطلاب في مؤسسات سوق العمل كجزء من متطلبات التخرج، وكذلك لأعضاء هيئة التدريس للاطلاع على المستجدات الطارئة في سوق العمل.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

- التنسيق والتعاون بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل وجهات التدريب الأخرى في كيفية تفعيل إسهامات هذه الجهات.
- اختيار مؤسسة يتدرب فيها الطالب بحيث تكون قريبة من تخصصه، يستطيع فيها الطالب تطبيق ما تم دراسته على الواقع.
- وضع خطة تدريبية بالتعاون بين كلية المجتمع ومؤسسة سوق العمل، يوضح فيها تفاصيل التدريب للطلاب، تؤدي إلى الوصول للهدف المنشود من التدريب.
- الاهتمام بتوعية الطالب عن أخلاقيات العمل وأهمية الانضباط قبل إرساله إلى مؤسسات سوق العمل.
- التنسيق بين كلية المجتمع ومؤسسات سوق العمل حول إرسال بعض أعضاء هيئة التدريس لمؤسسات سوق

العمل للاطلاع على الجديد.

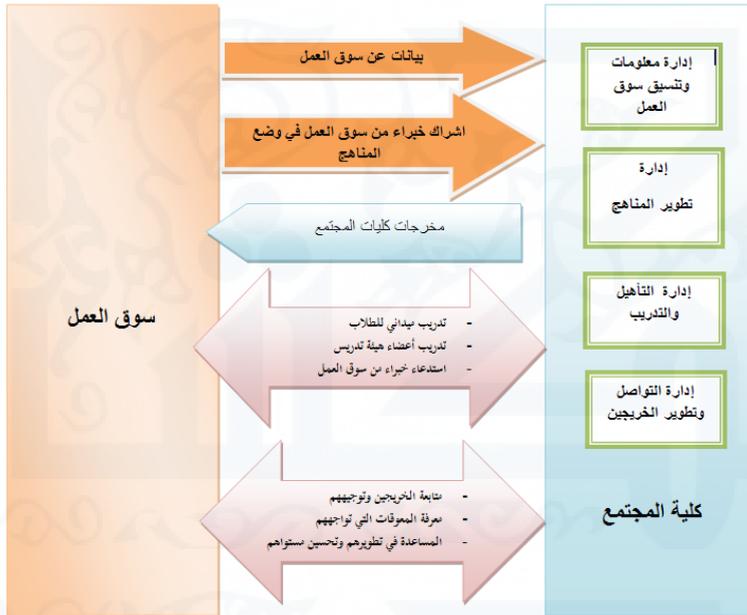
- استقبال بعض الخبراء من مؤسسات سوق العمل لإلقاء محاضرات في الكليات في جوانب عملية أو لتثقيف الطلاب حول ما يتطلبه سوق العمل.
- ولإنجاز هذه المهام يجب إنشاء إدارة للتدريب والتأهيل تُعنى بوضع البرامج التدريبية للطلاب والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل لتسهيل التدريب.

رابعاً: التواصل مع الخريجين بعد التحاقهم بسوق العمل

والهدف من التواصل مع المتخرجين هو:

- متابعة توظيف المتخرجين وتوجيههم.
 - معرفة المعوقات التي يواجهونها في أعمالهم.
 - الحصول على معلومات عن مدى استيعابهم في سوق العمل.
 - المساعدة في تطويرهم وتحسين مستواهم.
 - إعادة تأهيل من دخلوا في واقع البطالة بسبب عدم استيعابهم في سوق العمل.
 - الاستفادة من بعض تجاربهم الناجحة في سوق العمل وذلك باستدعائهم لعرض هذه التجارب.
- ولإنجاز هذه المهام لا بد من استحداث إدارة تسمى بإدارة التواصل وتطوير المتخرجين.

والشكل (1) يوضح بطريقة مختصرة الجسور التي يتوجب أن تبني بين أي كلية مجتمع ومؤسسات سوق العمل، كما يوضح الإدارات الرئيسية في كل كلية مجتمع والتي يكون لها علاقات مباشرة بمؤسسات سوق العمل، كما يوضح الشكل الوظيفة الرئيسية لكل إدارة وأهم المهام المنوطة بها، التي من شأنها أن تحقق الموائمة بين مخرجات كليات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.



شكل(1) التصور المقترح

التوصيات :

- 1 - دعوة المسؤولين في كليات المجتمع إلى الدراسة الفعلية لاحتياجات سوق العمل.
- 2 - عقد شراكات حقيقية مع مؤسسات سوق العمل، كآلية من آليات الموازنة بما يساهم في تخريج طلبة يمتلكون المهارات والكفايات اللازمة لسوق العمل .
- 3 - الاستعانة بالاختصاصيين والفتنيين العاملين في سوق العمل كمحاضرين في بعض الجوانب التطبيقية.
- 4 - مشاركة ممثلي المجتمع وسوق العمل في عملية تقويم مخرجات كليات المجتمع.
- 5 - تطوير مناهج وبرامج كليات المجتمع باستمرار بما يتماشى مع مستجدات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
- 6 - التقييم الدوري لكافة عناصر العملية التعليمية من مناهج وأعضاء هيئة تدريس ووسائل تعليمية ومخرجات.
- 7 - إيجاد وحدة تنسيق بين كل كلية مجتمع ومؤسسات سوق العمل المحيطة بها.
- 8 - استحداث إدارة خاصة في الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع تُعنى بأبحاث سوق العمل واتجاهاته.
- 9 - العمل على إصدار قانون لتنظيم العلاقة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل بما يضمن تعاون الطرفين للوصول لمخرجات تواءم متطلبات سوق العمل.
- 10 - التركيز على استخدام وسائل وطرق تدريس حديثة تعتمد على التفكير الناقد وتنمية الإبداع والقدرة على حل المشكلات.

المراجع :

- الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية (2006 - 2010م) - مشروع تطوير التعليم العالي - وزارة التعليم العالي - صنعاء .
- الأغبيري، عبد الصمد. (2002م). إستراتيجية تطوير كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية . التربية المعاصرة - مصر ، س 19، ع 61، ص 5 - 30.
- بدر الدين، عبد الله يحيى ناصر. (2010م). تصور مقترح لتطوير أداء كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة. رسالة ماجستير غير منشورة . معهد البحوث والدراسات العربية . جامعة الدول العربية .
- بويشيت، الجوهرة بنت إبراهيم. (1418هـ)، إنشاء كليات المجتمع للبنات في المملكة العربية السعودية : المبررات والبرامج المفتوحة (دراسة ميدانية) . رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية التربية . جامعة أم القرى . مكة المكرمة . 1418هـ.
- التل، سعيد (1986م). دراسات في التعليم الجامعي، الطبعة الأولى، دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع، عمان 1986م.
- جامل، عبد الرحمن. (2012م). كليات المجتمع كتعليم وسطي - بين الفكرة والتطبيق - صحيفة الجمهورية، العدد 10123، ص 12.
- الحاج، أحمد سعيد. (2011م)، التدريب المهني وسوق العمل . صحيفة الجمهورية، العدد (12675)، ص 20.
- الحاج، أحمد سعيد. (2012م)، كليات المجتمع ... النسخة المشوهة . صحيفة الثورة - العدد (10157)، ص 13 .
- الحبيب، عبد الرحمن محمد. (1426هـ)، دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية . مجلة جامعة الملك سعود ، العلوم التربوية، المجلد 17، ع 2، ص 593 - 650.
- الحسون، عدنان وعبيدات، نواف وبركات ، لطيفة. (2000) التجسير بين كليات المجتمع والجامعات الأردنية، مؤتمر : التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح ، جامعة الزرقاء الأهلية ، عمان، ص 609 - 651.
- حنفي، محمد ماهر وآخرون. (2010م) . دور كليات المجتمع الأمريكية في تلبية متطلبات سوق العمل وكيفية الاستفادة منها في مصر . مجلة كلية التربية ببور سعيد، مجلد 4، العدد 7، ص 208 - 247.

- خورشيد، معتز. (2012م). التعليم العالي وأسواق العمل العربية - دراسة تحليلية . مؤتمر التعليم العالي وأسواق العمل العربية، الزرقاء، الأردن.
- راوية، بشرى عبد الكريم حمود. (2011م)، علاقة مخرجات التعليم العالي بسوق العمل في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990 - 2008 م). دراسة دكتوراه غير منشورة . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة .
- الرواف، هيا بنت سعيد بن عبدالله (2008 م) . مدى تحقيق كليات المجتمع للبنات في منطقة الرياض حاجة سوق العمل . مجلة التربية جامعة الزقازيق. العدد 61، ص 82-21.
- الرويلي، سعود. (2013م). الكفاءة الداخلية الكمية لكليات المجتمع في الجامعات السعودية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة الملك، سعود.
- الزبيري، عز الدين عبد الوهاب. (2011م)، مدى مواءمة التخصصات التقنية في كليات المجتمع مع متطلبات سوق العمل اليمني - كلية المجتمع - صنعاء حالة دراسية تطبيقية . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء .
- شطناوي، نواف موسى (2006م). كليات المجتمع المتوسطة في الأردن، الواقع وآفاق التغيير والتطوير المستقبلي . المؤتمر الدولي العلمي السابع بكلية التربية جامعة الفيوم، ص 708-695.
- صالح، إنصاف عباد عوض. (2010م)، أهمية مواثمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني لحاجة سوق العمل (دراسة حالة : محافظة عدن). رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الاقتصاد ، جامعة عدن.
- عبيدات، ذوقان وآخرون (1422هـ). البحث، مفهومه و أدواته وأساليبه . الأردن، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
- عون، جميل أحمد عون. (2007م)، مخرجات التعليم الجامعي وعلاقته بسوق العمل والتنمية - دراسة تطبيقية في البنية الاجتماعية. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل . الطبعة الاولى . صنعاء .
- قانون رقم (5) لسنة 1996م بشأن كليات المجتمع، 13 فبراير 1996م.
- قناديلي، جواهر أحمد. (2007م)، دراسة تقويمية للمواءمة بين الكفاءة الخارجية للتعليم العالي للفتاة ومتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية . المؤتمر العلمي الثامن للتربية (جودة واعتماد مؤسسات التعليم العام)، مصر، مج 2، ص 856-719.
- كلية المجتمع صنعاء. (2005) . كلية المجتمع صنعاء . النشأة والتطور كتاب صادر عن كلية المجتمع - صنعاء . الطبعة الأولى ، مايو 2005م.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2010م). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحل وأنواعه المختلفة، رئاسة مجلس الوزراء ، الأمانة العامة .
- المجلس الأعلى لكليات المجتمع. (2004)، ورشة تقييم مشروع كليات المجتمع اليمنية ، - 15 16 مارس 2003م.
- محمود، إبراهيم (2006م) . التعليم المعني مفتاح التنمية ولكن!! صحيفة 26 سبتمبر، ص 21، العدد 1296، اليمن.
- المعهد العربي للتخطيط الكويت. (2000م). سوق العمل وتخطيط القوى العاملة - أسواق العمل. الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع في الجمهورية اليمنية 2013، سجلات غير منشورة .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2003). نظام كليات المجتمع اليمنية .
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية وخطة العمل المستقبلية 2010-2006م.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (2007). قرار وزاري رقم (120) لسنة 2007 بشأن اللائحة التنظيمية للتدريب التعاوني، الجمهورية اليمنية .

وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (2010). قرار وزاري رقم (57) لسنة 2010، بشأن اللائحة التنظيمية للمجالس الاستشارية للتعليم الفني والتدريب المهني في أمانة العاصمة والمحافظات، الجمهورية اليمنية.

وزارة التعليم الفني والتدريب المهني (2007). قرار وزاري رقم (16) بشأن اللائحة التنظيمية لإعداد وتطوير وإنتاج المناهج التعليمية والاختبارات المهنية للمعاهد المهنية والتقنية، الجمهورية اليمنية.

Adams, Jimmy lee (2008)Examining The Characters Of Market Responsive Community Colleges A Comparison Of Leadership Perceptions In Workforce Development, Unpublished PHD Thesis, University Of Sam Hoston, United States.

Dennission, John .D; Levin John . S(1987).Goals Of Community College In Canada A 1987 Perspective. [The Journal Of Education Vol xvii-1 1988.](#)

Epperson, CynthiK.(2010) An Analysis Of The Community College Concept In The Socialist Republic Of Vietnam, Unpublished PhD Thesis, University Of Missouri- ST. LOUIS, May 2010.

Garate,Elena(2007).[Crucial Question About Community Colleges Community college In The USA](#), volume1 ,Issue3,July,2007.

[college, Community College In The USA ,volume 1,issue3,JULY,2007.](#)

Kasper, Henry T (2002). The changing role of community college ,occupational Outlook Quarterly, Winter 2002,p15,available at:<http://www.bls.gov/opub/ooq/2002/winter/art02.pdf>.

Lorenzo, Albert (1994)[The Mission And Function Of The Community College: Over view.](#) In G. Baker (Ed), A handbook On The Community College In America(pp112-122). Westport, CT: Greenwood press.

Lam,Dang Ba; Vi, Nguyen Huy. (2009) The Development of the Community College Model in Vietnam at the Time of the Country's... Reorganization and International Integration, Community College Models .. Globalization And Higher Education Reform, 2009.

Le, Anh T(2013). History And Future Of Community College In Vietnam,New Direction For Community Colleges ,no 161.Spring 2013, published Online In Wiley Online Library (wileyonline.com).

Meier, Kenneth M.(2008). The Community College Mission: History And Theory 1930-2000, Unpublished PHD Thesis, Arizona University, United States.